كلية التربية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)
=======

اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية
الواقع، المشكلات، حلول مقترحة

إعــداد

أ / وداد فرحان عبدالله الداود

﴿ المجلد الثالث والثلاثين– العدد العاشر – جزء ثاني – ديسمبر ٢٠١٧م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

الإطار العام للبحث

مقدمة

لقد كان اهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم واضحًا منذ تأسيسها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، فمنذ السنوات الأولى لتأسيس المملكة سار التعليم بخطى حثيثة ومتسارعة نوعًا وكمًا، وزاد النمو في معدل الطلاب على مستوى التعليم العام والعالي، مع زيادة أعداد المدارس وانتشارها في أنحاء المملكة كافة، كما تضاعفت كمية المخصصات المالية للإنفاق على التعليم عشرات المرات. وإن مما لا يخفى على المطّلِع على الشأن التربوي في المملكة ليلاحظ ما يتجاذبه من مجموعة مؤثرات تتراوح بين الإغداق الحكومي عليه والمحاولات المستمرة في تطويره والسعي للسبق في ركب الدول المتقدمة تعليميًا من جهة، وما بين الضعف الملاحظ في كثير من مخرجاته وقلة الكفاءة الداخلية والخارجية لها من جهة أخرى.

ولعلي لمست قصوراً في بحث الجانب المهم من اقتصاديات التعليم في المملكة وذلك في النواحي التالية: الواقع الحالي والإنجازات المحققة، والمشكلات والتحديات التي يواجهها التعليم، وبعض الحلول المقترحة للرفع من مستوى النظام التعليمي فيها.

مشكلة الدراسة

يعتبر علم اقتصاديات التعليم علم حديث له نظرياته ومجالاته وقواعده، حيث يؤكد العلماء على أن بداية الستينات من القرن العشرين هي بداية هذا العلم، ولا يعنى ذلك عدم الاهتمام به سابقا ولكن كان يتم بصورة غير منظمة ليس مثل ما هو موجود الآن حيث يمكن اعتبار بداية الكتابة في علم الإدارة العامة والثورة الصناعية بداية أولية له. وكان يعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروع علم الاقتصاد العام، حيث بدأ الاهتمام بهذا العلم من علماء الاقتصاد (البحث في الماديات) ثم دخل فيه علماء التربية (البحث في الجوانب الاجتماعية والنفسية وغيرها)، فنتج علم اقتصاديات التعليم كثمرة تفاعل بين علماء الاقتصاد وعلماء التربية.

وإن الشخص الذي يسبر أغوار هذا العلم ويطلع على واقع التعليم في الدول العربية ليلحظ أن من أكثر ما تعانيه الأنظمة التعليمية العربية هو ضعف التنظيم، وقلة الموارد، والتسيب، وسوء التخطيط. كما تظهر بعض المشاكل والتحديات لتلك الأنظمة والتي تتمثل في ازدياد حجم الإنفاق على التعليم بكل مراحله، وارتفاع كلفة الخدمة التعليمي، ويصاحبها قلة

وضعف في المخرجات، والهدر الاقتصادي. والمملكة العربية السعودية كواحدة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تواجه كمثيلاتها من الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص مجموعة من التحديات والمشاكل في اقتصاديات التعليم لديها، حيث أنه وعلى الرغم من الحجم المرتفع لتمويل التعليم والإنفاق عليه؛ إلا أنه لا ينعكس إيجاباً على المخرجات التعليمية بالصورة المطلوبة والتي تعكس محاكاة الدول الأخرى في نتاجاتها، كما لا يعالج التضخم العشوائي في أعداد الملتحقين بنوع معين من التعليم نتيجة الضغط الاجتماعي. ومن هنا كان لابد من تناول اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية من ناحية الواقع الحالي، وأهم المشكلات التي تعانيها، وأبرز الحلول المطروحة لتفادي تلك التحديات وذلك عبر طرح أسئلة الدراسة فيما يلي:

- ماهي الإدارة العامة للاستثمار واقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية وما مهامها؟
- ما أبرز المنجزات في النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية على صعيد اقتصاديات التعليم؟
- ما أهم التحديات والمشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية؟
- ما أبرز الحلول لمعالجة سلبيات النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية؟
- ما أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في هذا البحث؟

أهداف الدراسة

١. التعرف على الإدارة العامة للاستثمار واقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية ومهامها.

٢. عرض أبرز المنجزات في النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية على صعيد اقتصاديات التعليم.

٣. توضيح أهم التحديات والمشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية.

٤. استخلاص أبرز الحلول لمعالجة سلبيات النظام التعليمي والرفع من جودته.

٥. عرض أبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في هذا البحث.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية؛ الواقع، المشكلات، وحلول مقترحة.

الحدود المكانية: محافظة الخرج التعليمية.

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة في العام ١٤٣٨/١٤٣٩هـ.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الجانبين التاليين وهما:

١. **الجانب النظري:** من حيث تركيزها على موضوع مهم يواجه شحاً في دراسته –على حد علم الباحثة–حيث يتم بها إثراء أدبيات الدراسة النظرية وإثراء المكتبة البحثية حول اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية. كما تأمل الباحثة أن تحفز الدراسة الباحثين الجدد لاستكمال الدراسة في جوانب أخرى لموضوعها.

٢. **الجانب التطبيقي:** يتوقع أن تفيد نتائج الدراسة وزارة التعليم في التخطيط وبناء الثقافة وتطوير الأنظمة الكفيلة باستثمار اقتصاديات التعليم على أحسن وجه، كما ستسهم النتائج في إفادة الجامعات نحو توجيه أبحاثها لتفعيل اقتصاديات التعليم على المستوى الأكاديمي، كما ستفيد المختصين في الاستثمار الأمثل للعوائد المادية والبشرية على كافة المجالات، وتحديد التمويل المطلوب والموازنة بينه وبين الموارد المتاحة لإنتاج مخرجات فعالة في التنمية.

مصطلحات الدراسة

اقتصاديات التعليم

الناظر لعلم اقتصاديات التعليم يرى تفرق واختلف التعريفات التي ذكرها كثير من الباحثين وذلك بسبب اختلاف تخصصاتهم ونظرة كل عالم لهذا العلم حسب توجهه؛ فالاقتصادي عرفه من جانبه والتربوي تطرق له من نظرته، حيث يعرفه عابدين بأنه ذلك العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية بشرياً وزمنياً ومالياً وتكنولوجياً، من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) تكويناً شاملاً متكاملاً حاضراً ومستقبلاً فردياً واجتماعياً ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين. (عابدين، ٢٠٠٠، ص١٤).

الدراسات السابقة

- دراسة الأحمدي، عائشة سيف (٢٠١٥) بعنوان مؤشرات الجدوى الاقتصادية من الدراسة في كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية، وهدفت الدراسة إلى تقييم أداء كليات المجتمع اعتماداً على مؤشرات الجدوى الاقتصادية، وبالتطبيق على أكثر من ألف طالب وطالبة في المستوى النهائي في خمسين كلية عبر المملكة العربية السعودية أمكن التعرف على سمات طلاب كليات المجتمع، ومخرجات الكليات خلال ثلاثة مؤشرات: المدة التي يتوقع الطالب أن يقضيها عد التخرج قبل التوظيف، ومقدار الدخل الذي يتوقعه الطالب من العمل بعد التخرج، واحتمال استكمال الدراسة الجامعية.
- دراسة محروس، محمد الأصمعي (٢٠١٤) بعنوان بحوث اقتصاديات التعليم في البلاد النامية أين وإلى أين. واعتمدت الدراسة منهجية التحليل النظري، إضافة إلى استحضار الدراسات السابقة التي اعتمدت الأطر النظرية في بحثها عن دور العلاقة بين التعليم والعمل، والإنتاجية فيه، في تنمية البلاد النامية. واستعرضت الدراسة أهم المدخلات الاقتصادية التي فسرت علاقة التعليم بالعمل، مع تحليل البحوث التي اعتمدت هذه المداخيل الاقتصادية. ثم انتهت بتقديم توصياتها لتفعيل إسهامات بحوث اقتصاديات التعليم في تنمية البلاد النامية.
- دراسة المشهداني، بان علي حسين (٢٠١٤) بعنوان دور اقتصاديات التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث هدفت الدراسة إلى بيان الواقع الحالي للتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق التنمية البشرية، ووضع الباحث فرضية للبحث وهي مدى تأدية التعليم دوره في إعداد مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتطرق البحث إلى واقع اقتصاديات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، ودور التعليم في إعداد مجتمع المعرفة، ومفهوم اقتصاد المعرفة ومرتكزاته ومؤشرات دليل الاقتصاد المعرفي، ودور التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وخرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات منها أن اقتصاديات التعليم تعد جانباً هاماً في الاقتصاد وتركز على العوامل الآتية: العامل الباقي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري، نظرية رأس المال البشري، العائد في الاستثمار في التعليم، وتحليل سوق لعمل ومدخل القوى العاملة، وأن دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت أعلى معدل نسبي للحريات لاقتصادية معتمدة على دليل التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

- دراسة المالكي، عبد الله محمد (٢٠٠٦) بعنوان العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، وكان الهدف من هذه الدراسة قياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، وباستخدام أسلوب معدل العائد الداخلي IRRتوصلت الدراسة إلى أن المعدل على المستوى الفردي هو (٦.٦٧%) والمعدل على المستوى الاجتماعي هو (٢.٧٧%). وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الفردي في حالة أن يلتحق الخريج بالقطاع العام، في حين لم تظهر نتائج القياس جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الاجتماعي نظراً للتكاليف الباهظة المنفقة على التعليم، ووجود الهدر الاقتصادي في الانفاق على التعليم العالي.
- دراسة المجادي، فتوح عبدالرسول (٢٠٠٠) بعنوان اقتصاديات التعليم وتمويل التعليم في دول الخليج ودولة الكويت، واعتمدت الدراسة منهجية التحليل النظري، واستعرضت الدراسة في ثلاث فصول اقتصاديات التعليم، وأهميته والتربية وعلاقتها بالاقتصاد ودور التعليم في التربية الاقتصادية، ثم الإنفاق التعليمي، ثم تمويل التعليم حيث تناول تجارب عالمية، وتمويل التعليم في دول الخليج رؤية مستقبلية، وتجربة تمويل التعليم بدولة الكويت.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستطلاع الواقع واستقراء البيانات والإحصائيات الصادرة عن الوزارات والمواقع الرسمية في المملكة العربية السعودية.

خطوات السير في الدراسة

تعرض الدراسة الحالية واقع الجهة الرسمية المختصة باقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية كإطار نظري لها، ومن ثم تستعرض أهم التحديات وتطرح أبرز الحلول وذلك على النحو الآتي:

- الإدارة العامة للاستثمار واقتصاديات التعليم.
- الواقع والإنجازات.
- التحديات والمشكلات.
- الحلول.

ومن ثم انتهت الدراسة الحالية بتقديم توصياتها لتحسين واقع اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية.

الإدارة العامة للاستثمار واقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية وأبرز مهامها

لقد نال الجانب الاقتصادي من التعليم اهتمامًا كبيرًا منذ أن أنشئت المملكة العربية السعودية، ومن مؤشرات هذا الاهتمام ما نصت عليه وثيقة سياسة التعليم في المملكة (١٣٨٩هـ) حيث أشارت في بابها الثامن "تمويل التعليم" إلى ما يلي:

- أشارت المادة (٢٢٩) إلى أن الدولة تعتبر الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية العامة.
- أشارت المادة (٢٣٠) إلى أن الدولة تراعي زيادة نسبة ميزانية التعليم لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة.

وتؤكد الوثيقة في بابها التاسع "أحكام عامة" على ما يلي:

- في المادة (٢٣٣) على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله فلا تتقاضى الدولة رسومًا دراسية عليه.
- في المادة (٢٣٤) على أن الدولة تقوم بصرف مكافآت وقتية للطلاب في أنواع معينة من التعليم والتدريب[1].

ولتنظيم أعمال الاستثمار واقتصاديات التعليم أنشأت وزارة التعليم إدارة عامة لاقتصاديات التعليم عام ١٤١٩هـ كنواة للاستثمار والتخصيص لبعض البرامج التعليمية بجانب المهام الأخرى للإدارة، وقد عُدّل مسماها في عام ١٤٢٦هـ إلى الإدارة العامة للاستثمار واقتصاديات التعليم وهي تتبع وكالة التخطيط والتطوير بوزارة التعليم.

والهدف من هذه الإدارة العمل على رفع مستوى الكفاية الاقتصادية لأعمال الوزارة مع ضمان الجودة وتنويع مصادر التمويل الاستثماري والخيري للمشروعات التربوية والتعليمية[2].

وهنا نورد أهم مهامها[3]:

[1] http://cutt.us/9LUnF
[2] http://cutt.us/Sshef
[3] http://cutt.us/Y4yhw

١. إعداد الخطط والبرامج لنشاطات الإدارة، وتنفيذها بعد اعتمادها.

٢. صياغة خطة شاملة بعيدة المدى لاقتصاديات التعليم في الوزارة.

٣. إبداء المشورة للوزير فيما يتعلق بقضايا اقتصاديات التعليم.

٤. رفع توصيات لزيادة إيرادات الوزارة إلى معالي الوزير للعمل على دعمها لدى الجهات العليا.

٥. فتح قنوات مع مسئولي شركات القطاع الخاص في الداخل والخارج بهدف بلورة طرق جديدة للتمويل الاستثماري المشترك.

٦. التنسيق مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من تجاربها في ترشيد الإنفاق ورفع الكفاية الاقتصادية وإعادة تدوير الكتب المدرسية القديمة وغير ذلك من أشكال الفاقد.

٧. إجراء الدراسات والتعاقد مع باحثين واستشاريين لتحديد السبل المؤدية إلى رفع الكفاية الاقتصادية.

وقد حققت الإدارة العامة للاستثمار واقتصاديات التعليم مجموعة من المكاسب منها:

١. صدور الموافقة السامية على الاتفاق بين وزارة التعليم والقطاع الخاص بإقامة المباني المدرسية حسب الشروط والمواصفات لعقود طويلة الأجل تنتهي بالتملك.

٢. مساهمة القطاع الخاص في تمويل بعض مشاريع الوزارة.

٣. تشغيل المقاصف المدرسية في عدد من المناطق التعليمية من خلال شركات متخصصة في مجال الأغذية.

٤. مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية (التعليم الأهلي) على اعتبار أنه رديف للتعليم الحكومي ويسهم في خفض كلفة التعليم والحد من نسبة تزاحم الطلاب في الفصول.

أبرز المنجزات في النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية على صعيد اقتصاديات التعليم

تشهد اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية العديد من المنجزات والقفزات العملاقة على امتداد الوطن بوصفه من الركائز الهامة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التقدم

ومواكبة التطورات العلمية والتقنية في العالم. ويتمثل هذا التقدم في مختلف الجوانب في التعليم العام والتعليم العالي والتدريب الفني المهني، وإن من أبرز ملامح هذا الواقع ما سنتعرض لبعضه، ولا يعني ذلك الحصر:

١.غزارة التمويل الحكومي للتعليم:

حيث نصت الميزانية العامة في الدولة أن الإنفاق المقدر في عام ٢٠١٦ يبلغ ٨٤٠ مليار ريال، تم توجيه ١٩١ مليارًا و٦٩٥ مليون ريال لقطاع التعليم والتدريب والقوى العاملة وهو يمثل ٢٥% من النفقات المعتمدة بالميزانية[4]، علمًا بأن متوسط الإنفاق على التعليم حالياً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٢.٩% من إجمالي الإنفاق العام، حيث تبلغ في نيوزيلندا ٢١.٦ % من الإجمالي، في حين تخصص الولايات المتحدة ١٣.٦% من إنفاقها العام للتعليم، وتبلغ تلك النسبة في إيطاليا ٨.٦%[5].

٢.النمو في التعليم:

وسأعرض هنا بعضًا من نواحي النمو في التعليم العالي:

١. النمو الكمي في التعليم العالي:

ويتضح ذلك في تحسين معدلات الاستيعاب ونسب قيد الطلاب في التعليم العالي حيث يوضح الجدول التالي النمو البيّن في الخريجين:

جدول (١) نسبة النمو الكلية في الخريجين[6]

المستوى التعليمي	١٤٢٦هـ			١٤٣٠هـ			نسبة النمو الكلية		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
إجمالي الطلاب	٤٠.٦٥٧	٥٤.١٨٠	٩٤.٨٣٧	٥٥.٨٤٢	٥٩.٩٤٨	١١٥.٧٩٠	%٣٧.٣	%١٠.٦	%٢٢.١

[4] http://cutt.us/GgSIT

[5] http://cutt.us/3xUXN

[6] http://cutt.us/SqZ7b

الخريجون								
الخريجون لكل ١٠٠ ألف من السكان	٤٠١			٤٢٧			%٦.٥	
دليل تكافؤ الجنس للخريجين	١.٣٣			١.٠٧				

٢.التزايد المضطرد لعدد الجامعات:

نتيجة الوعي السياسي والإرادة الحكومية والشعبية الساعية لنمو التعليم فقد قفز عدد الجامعات في غضون عدة سنوات من ثمان جامعات إلى ٣٣ جامعة حكومية وأهلية، وارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى ٢٥ جامعة تضم أكثر من ٤٩٤ كلية تتوزع على٧٦ مدينة ومحافظة، بالإضافة إلى ثمان جامعات أهلية تضم عشرات الكليات. كما تضمنت الميزانية الجديدة لعام ٢٠١٦ اعتماد النفقات اللازمة لافتتاح ثلاث جامعات جديدة هي (جامعة جدة، جامعة بيشة، جامعة حفر الباطن)، هذا وقد تم تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مراكز تنموية شاملة تمثلت في تشييد مدن جامعية متكاملة، حيث يتم تنفيذ ١٢ مدينة جامعية جديدة في أنحاء المملكة، لتكون مراكز علمية وتنموية لنهضة معرفية بارزة[٧].

٣.التوحيد واللامركزية[٨]:

إن دمج وزارة المعارف مع الرئاسة العامة لتعليم البنات كان له تأثير على البعد الاقتصادي، حيث انتفت الازدواجية وأدى ذلك إلى ترشيد الانفاق، كما أن توحيد الإجراءات بين القطاعات يمثل استراتيجية سعت الوزارة لتحقيقها منذ أكثر من عشر سنوات، وهنا أشير إلى ما تحقق في هذه الاستراتيجية خلال السنوات الماضية فيما يلي:

- ✓ السعي إلى التركيز في عمل جهاز الوزارة على وضع السياسات والخطط والإشراف العام.
- ✓ تم توحيد عدد من الوكالات والإدارات المتناظرة بالوزارة.

[7] http://cutt.us/dE5Bf
[8] http://cutt.us/Lq6JG

- ✓ تم توحيد إدارات التربية والتعليم للبنين والبنات، (٤٥ إدارة، وكانت قبل ذلك ٨٣ إدارة).
- ✓ تم تعزيز اللامركزية في المناطق والمحافظات والمدارس من خلال التوسع في صلاحيات مديري التربية والتعليم، وصلاحيات قادة المدارس.
- ✓ تم منح ميزانيات تشغيلية للمدارس.

٤.تقويم التعليم العام:

أقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٣/١٠/٢٣هـ إنشاء هيئة عامة لتقويم التعليم العام، تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وهي إحدى مبادرات الوزارة التي تهدف إلى الوقوف على أداء المؤسسات التعليمية لقياس الكفاءتين الداخلية والخارجية لها، وتعمل على تحسين الأداء العام من خلال دراسة نقاط الضعف والقوة واقتراح فرص التحسين، وتعد الاستقلالية أهم الملامح المستهدفة للهيئة.

٥.تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام[٩]:

صدر توجيه مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٢هـ بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام للإسهام في رفع جودة التعليم العام، ورفع كفاءته، مع المحافظة على مجانية التعليم، وفي هذا الشأن تم ما يلي:

- إعداد استراتيجية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام.
- تأسيس شركة تطوير التعليم القابضة (مملوكة بالكامل للدولة).
- تأسيس (٣) شركات حكومية تابعة لشركة تطوير التعليم القابضة هي: شركة تطوير للخدمات التعليمية (المناهج، التدريب، المعايير، النشاط اللاصفي، وغيره)، وشركة تطوير للنقل المدرسي، وشركة تطوير للمباني المدرسية.

وقد صدرت موافقة الجهات العليا لإسناد التغذية المدرسية، والنقل المدرسي، والمباني المدرسية للشركات أعلاه، بحيث تتفرغ الوزارة وإدارات التربية والتعليم لمهامها الرئيسية.

[٩] مرجع سابق

٦.المباني المدرسية:

تم خفض المباني المستأجرة إلى نسبة ٢٢٪ على مستوى المملكة في عام ١٤٣٤هـ بعد أن كانت تصل إلى ٤١٪ خلال عام ١٤٣٠هـ، وتم الاستغناء عن ٢.٦٦٩ مبنى مستأجرًا، منها ٨٠٦ مبان متدنية الجودة. كما تم ترميم وتأهيل أكثر من ٤.٤٠٠ مبنى مدرسي خلال السنوات الأربع الماضية، وتوحيد أساليب التشغيل والصيانة وتطوير العقود والمواصفات والمقايسات بما يضمن جودة الأعمال المنفذة. وأيضًا قامت الوزارة بتنفيذ أكثر من ١.٨٠٠ صالة وملعب عشبي خلال السنوات الأربعة الماضية، ووضعت آليات جديدة للحد من تعثر المشاريع أثمرت عن إنهاء تعثر ما يقارب ٦٠٪ منها مع وضع آلية موحدة لضبط جودة المشاريع[١٠]. بالإضافة إلى أنه قد صدر أمر سام كريم بنقل نشاط المباني إلى شركة تطوير للمباني، والبدء في التحضير لذلك.

٧.النقل المدرسي:

تم إسناد تشغيل النقل المدرسي للطالبات في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها للقطاع الخاص، كما تم توفير خدمة النقل المدرسي لنحو (٦٣١) ألف طالبة (٢٥٪ من إجمالي طالبات التعليم العام)، مع البدء بتقديم الخدمة للطلاب والمعلمات، والبدء بنقل خدمات تقديم النقل المدرسي إلى شركة تطوير للنقل التعليمي[١١].

٨.التوسع في رياض الأطفال:

يتم تنفيذ مبادرة للتوسع في رياض الأطفال لاستيعاب ٥٠٪ من الأطفال من خلال توسيع الشراكة مع القطاع الخاص، واقتراح آلية مطورة للإقراض الميسر للمستثمرين، مع تسهيل إجراءات إنشاء رياض الأطفال الأهلية، والعمل على رفع وعي الأسرة بأهمية رياض الأطفال[١٢]. وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من التعليم إلا أن التوسع فيه لا يسير بالسرعة المفترضة لتحقيق أهدافه بشكل عاجل.

---

[١٠] مرجع سابق

[11] https://www.t4edu.com/

[١٢] مرجع سابق

٩.الابتعاث الخارجي:

جاء برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لتنويع مصادر المعرفة في إعداد الموارد البشرية، وقد خصصت الدولة أكثر من سبعة مليارات ريال للابتعاث للجامعات المرموقة في عدد من الدول المتقدمة على مدى خمس سنوات [١٣].

أهم التحديات والمشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية

بالرغم من أن التعليم في السعودية قد شهد في بداياته تطورًا يندر مثيله في العالم، من ناحية الانتشار واستيعاب الطلاب والطالبات ومجانية التعليم والتشجيع على الالتحاق به، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تظهر مشكلات في النظام التعليمي، أطرح كمثال عليها تدني تحصيل الطلاب بحصول نسب كبيرة منهم على تقديرات منخفضة في الرياضيات واللغة الإنجليزية واللغة العربية، كما يشير (تقرير حالة التعليم السنوي الأول للعام الدراسي ١٤٢٦/١٤٢٧) (الإدارة العامة للإشراف التربوي، ١٤٢٧)، كما أظهرت نتائج الاختبارات الوطنية لعام ٢٠١٥ تدني نسب الدرجات التحصيلية في مادتي العلوم والرياضيات لدى الصفين الثالث والسادس الابتدائي، ومن ذلك أظهرت نتيجة الاختبارات الوطنية أن ما يقارب من ٥١% من طلاب الصف السادس حققوا درجات تحت معيار الحد الأدنى في مادة العلوم، كما يتضح ذلك في الرسم البياني المرفق[١٤]:

[١٣] http://cutt.us/rK2SX

[١٤] http://www.peec.gov.sa/student

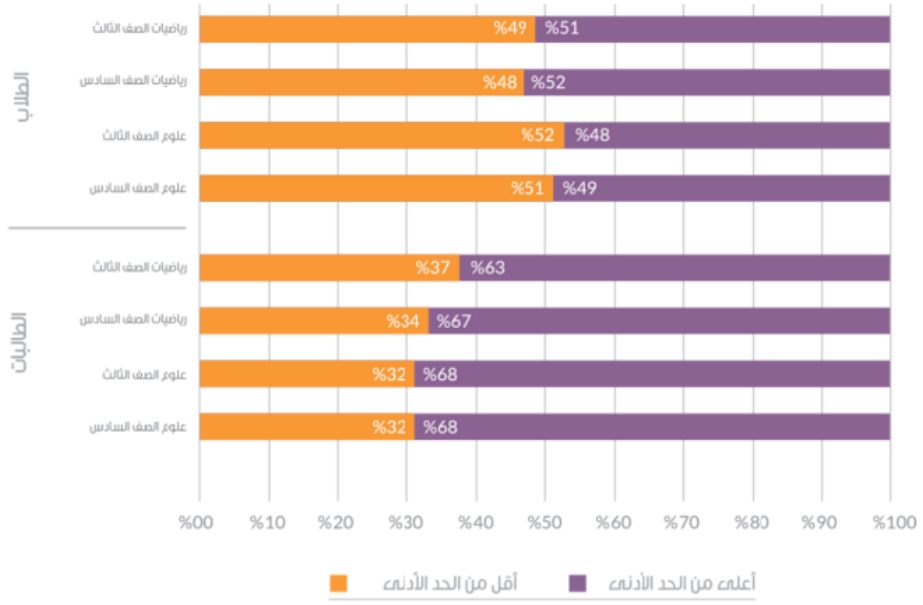

شكل (١)

رسم بياني يوضح نتائج الاختبارات الوطنية التي قامت بها هيئة تقويم التعليم العام

ومن هنا فقد ظهرت بوادر من قصور وخلل النظام التعليمي السعودي يعيقه عن مواكبة المستجدات وتلبية الاحتياجات التنموية في المملكة العربية السعودية وفي العالم، وهنا سألقي الضوء على أهم المشكلات التي يعاني منها نظامنا التعليمي:

١.الهدر التربوي في التعليم:

يقصد بالهدر التربوي وجود خلل في التوازن الوظيفي للعملية التعليمية، فيصبح حجم مدخلاتها أكثر بكثير من حجم مخرجاتها، الأمر الذي يعني عبئاً إضافياً على ميزانية التعليم ويمثل تحدياً كبيراً يواجه الجهات المشرفة على التعليم، وأوضح صور الهدر التربوي تتمثل في الظواهر التالية "التسرب – الرسوب – الغياب – عدم الاستثمار الأول للتقنيات والأدوات – عدم قدرة المدرسة على الإفادة من الوقت المتاح للعملية التعليمية". وتظهر أبرز سلبيات الهدر التربوي في التعليم السعودي فيما يلي:

- افتقاد الكفاءة المتوقعة من العملية التعليمية، نظراً لعدم تحقق الأهداف التعليمية الموضوعة للمراحل التعليمية المختلفة.

- الإحباط النفسي البالغ التأثير على كافة أطراف العملية التعليمية من جراء الرسوب والتسرب والغياب المتكرر دون مسوغ مقبول.
- تدني مستوى مخرجات المراحل التعليمية المختلفة نظراً لتدني الكفاءة الداخلية للتعليم[١٥].

وأطرح فيما يلي مثالًا على أوجه الهدر البشري والمالي في التعليم لدينا:

أ. **مشكلة المتسربين:** وهم الذين انسحبوا مبكرًا من التعليم وأصبحوا يمثلون عمالة ضعيفة التأهيل.

ب. **طباعة الكتب:** مازالت الحكومة تنفق مبالغ طائلة على طباعة الأعداد الكبيرة من الكتب المنهجية والتي يمكن استبدالها الكترونيًا.

٢. **مشكلات متعلقة بالإنفاق والتمويل:**

أ. **أحادية التمويل في ميزانية التعليم:** حيث يعتمد النظام التعليمي على مورد واحد في تمويله وهو الميزانية المخصصة من الدولة.

ب: **الفرق الكبير بين ما ينفق على طالب التعليم العام والعالي:** حيث تبلغ ٢٠٠٠٠ للكل طالب في التعليم العام، و ٣١٠٠٠ لكل طالب في التعليم العالي (الحربي، ١٤٣٥، ١٢).

٣.**البطالة:** وهي عدم استطاعة الفرد القادر على العمل من إيجاد فرص عمل وليس له مصدر دخل، حيث يتلاشى العائد من التعليم (أخضر،٢٠٠٣، ٨). هذا وقد بلغت نسبة البطالة للسعوديين ١٥ سنة فأكثر ١١.٥% لعام ٢٠١٥ الهيئة العامة للإحصاء[١٦]. وتواجه المملكة تحديًا فعليًا يتمثل في استثمار وتوظيف الأعداد الكبيرة في الخريجين، فقد أوضح تقرير "مسح القوى العاملة للنصف الأول من عام ٢٠١٥" لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وجود ٣.٢٨ ملايين طالب وطالبة سعوديين ممن أعمارهم فوق ١٥ سنة، أي أنهم سيدخلون سوق العمل خلال السنوات العشر القادمة ابتداء من هذه السنة. وأوضح التقرير أن عدد الموظفين الحاليين في القطاعات العام والخاص والعسكري والذين أعمارهم فوق سن الخمسين ٦٩١ ألف شخص، وهؤلاء يتوقع تقاعدهم خلال السنوات العشر القادمة. عند طرح عدد المتقاعدين من الداخلين إلى سوق العمل نجد أننا بحاجة إلى خلق ٢.٥٩ مليون وظيفة خلال السنوات العشر القادمة، أي بمعدل ٢٢ ألف وظيفة جديدة شهريا، أي بمعدل "ألف" وظيفة جديدة في (كل يوم عمل) طوال السنوات العشر القادمة.

[15] http://cutt.us/11FD
[16] http://cutt.us/eQpOj

٤. **انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة:** حيث بلغت مشاركتها ٢.٧% فقط من عدد السكان السعوديين في سن العمل و٥.٥% فقط من عدد الإناث السعوديات في سن العمل بالرغم من أن نسبة الإناث تشكل ما نسبته ٥٠% من عدد السكان في المملكة، وبلغت نسبة بطالة المرأة السعودية ٣٢.٨% حسب التقارير الرسمية[17]. ومن أسباب هذا الانخفاض قلة مجالات العمل المتاحة وعدم توافق معظم تخصصات الخريجات مع احتياجات سوق العمل ونقص خدمات رعاية الطفولة.

٥. المبنى المدرسي:

نتيجة للزيادة المتسارعة في النمو السكاني والتوسع الجغرافي، ونقص التخطيط المسبق، اضطرت الوزارة في العقود المتأخرة إلى استئجار مبان سكنية واتخاذها مدارس، مع ما فيها من النقص الواضح في المرافق التربوية من ملاعب وصالات ونحوها، كذلك عدم مناسبة فصولها وتجهيزاتها للأداء التربوي (الطياش، ١٤٣٠). وعلى الرغم من سعي الوزارة الحثيث لاستبداها بمنشآت حكومية متطورة إلا أن ذلك قد أخذ وقتًا أطول مما ينبغي بالنظر إلى الميزانيات الهائلة التي تخصص للتعليم سنويًا. فقد تم تنفيذ بناء ٣٥٦ مدرسة جديدة بمختلف مناطق المملكة عام ٢٠١٤، وكان العمل جاريا بداية العام الماضي على تنفيذ ١٦٨٠ مجمعا ومدرسة. هذا، وقد سبق إنجاز ٤٩٤ مدرسة جديدة عام ٢٠١٣، أما في عام ٢٠١٢ فقد تم تنفيذ ٧٥٠ مدرسة جديدة، وفي عام ٢٠١١ تم تنفيذ ٩٢٠ مدرسة. يتضح من هذه الأرقام تدني مستوى إنجاز بناء المدارس، فقد انخفض الإنجاز من ٩٢٠ مدرسة عام ٢٠١١ إلى ٣٥٦ مدرسة خلال ٢٠١٤، وهذا الانخفاض تدريجي بالاتجاه السلبي، إن الانخفاض من ٩٢٠ مدرسة إلى ٣٥٦ مدرسة خلال ٤ سنوات انحدار مخيف، وسوء في أداء للأعمال، أي انخفاض ثُلثين (٦١ %). وعند الرجوع إلى إحصائية المدارس المستأجرة عام ٢٠١١، كان عددها ١١ ألف مدرسة مستأجرة (٤٢ % من ٢٦ ألف مدرسة). ومنذ ذلك الحين تم بناء ٢٥٢٠ مدرسة فقط، وما زال يوجد حالياً تقريباً ٨٥٠٠ مدرسة مستأجرة.

٦. زيادة عدد الطلاب في الفصول:

بالرغم من أن النسب الإجمالية لعدد الطلاب في الفصول ونسبة عدد الطلاب للمعلمين متدنية، حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في الفصول ٢٥ طالبًا، ونسبة الطلاب للمعلمين معلم لكل عشرة طلاب (وزارة التربية، ١٤٢٩)، إلا أن كثيرًا من المدارس تعاني من ارتفاع أعداد الطلاب داخل الفصول، وكذلك من صغر حجم الفصول. وهذا ما يجعل من العسير على المعلمين استخدام الاستراتيجيات الحديثة في التدريس (العبد الكريم، ١٤٣٠).

[17] http://portal.mol.gov.sa/ar/Statistics/Pages/2014.aspx

٧. العجز في اعداد المعلمين:

ويظهر ذلك في بعض التخصصات العلمية، مع ما يقابله من تكدس في تخصصات أخرى. كما يظهر جليًا في البطالة المقنَّعة التي تتضح في تعيين الإداريات بأعداد كبيرة في كثيرٍ من المدارس الحكومية حيث يزدن عن حاجة الميدان لهن، بينما تخصصاتهن تؤهلهن لشغل وظائف تعليمية شاغرة، إن حل هذه الإشكالية يتطلب حسن التخطيط وقياس حاجة الميدان على مدى سنوات قادمة.

٨: عدم وجود رؤية محددة للتعليم:

فليس هناك رؤية واضحة يتفق عليها المخططون للتعليم توجه المشروعات التطويرية التربوية، وربما يكون من أسباب ذلك التغير السريع في القيادات على مستوى الوزارة. لذلك فمن الصعب التعرف على مسار محدد لتقدم التعليم، بل إن كثيرًا من المشروعات والتوجهات التطويرية تنتج إما ردة فعل أو نتيجة اجتهادات شخصية من قيادات الوزارة. وهذا يؤدي إلى ذوبان هذه المشروعات وتلاشيها التدريجي أو انحرافها عن مسارها الأساسي، دون تقويم لنتائج تطبيقها أو تطوير لها.

فقد طُرح التعليم الثانوي المطور، ثم الشامل، ولم نر تقويمًا حقيقيًا لتلك التجربة، ثم بعد سنوات خرجت المدارس الرائدة، ثم بعد ذلك خرج نظام التعليم الثانوي المرن أو نظام المقررات والذي طبق عام ١٤٢٥ (وزارة التربية، وآخرون، ١٤٢٩). وعلى مستوى التعليم الابتدائي خرج نظام الصفوف الأولية (الأول والثاني والثالث الابتدائي)، لكنه لم يطور ولم تقوم تجربته (رغم أن كثيرًا من المؤشرات تؤكد فاعليته وأنه ساعد على التركيز على تلك المرحلة الأساسية)، وجاء نظام التقويم المستمر في تلك المرحلة، ثم استخدم هذا النظام من التقويم في المرحلة العليا من المرحلة الابتدائية لكنه لم يستفد من تقويم تجربة تطبيقه في الصفوف الأولية[١٨]. وهنا لا بد من التأكيد على أن يكون العمل في الوزارة عمل مؤسسي متكامل لا عمل أفراد ينتهي بتنحيهم أو انتقالهم.

18 http://cutt.us/G4qPV

٩. عدم وجود آلية لقياس ناتج التعليم:

فليس هناك آلية واضحة لمعرفة مدى تحقيق النظام التعليمي لأهدافه، سواء على المستوى المدرسي أو على مستوى المجتمع. فلا يوجد اختبارات مقننة معتمدة يمكن من خلالها الحكم على أداء المدارس، ولا توجد عمليات مقايسة خارجية benchmarking مع دول أخرى للتعرف على المستوى الفعلي لطلاب المدارس السعودية. بل هناك ما يشير إلى تدني مستوى الطلاب المتفوقين بمقارنتهم بطلاب الدول الأخرى. وبالتالي صار الحكم على مستوى المدارس أمرًا متروكًا بدرجة كبيرة إلى الانطباعات أو إلى درجة الاختبارات التي غالبا لا تعكس المستوى الحقيقي لتحصيل الطلاب (العبد الكريم، ١٤٣٠).

١٠. ضعف الإقبال على التعليم الفني:

وهذا الضعف يرجع إلى عدة أمور من أهمها التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي، وسيادة الاتجاهات الاجتماعية السلبية للتعليم الفني، وضعف الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم الفني. هذا وقد أدى عدم الاقبال على التعليم الفني بالمستوى المطلوب الى سلبيات كثيرة، أوجزها في النقاط التالية:

١-نقص القوى العاملة.

٢-تأثر خطط التنمية.

٣-حدوث تراكم هائل من مخرجات التعليم الثانوي العام.

١١. مشكلات خاصة بالتعليم العالي:

١١-١: سياسة القبول المفتوح:

تتمثل في ازدياد أعداد خرجي الثانوية العامة، وعدم وجود معايير دقيقه للقبول في معظم الجامعات، والإقبال المكثف على التخصصات النظرية، وعدم التنسيق مع الجهات المسئولة عن التوظيف.

١١-٢: ارتفاع تكلفة التعليم:

وهذا يضع التعليم العالي أمام تحديين، يتمثل الأول في زيادة الإنتاجية والثاني هو جودة البرامج والكفاءة التشغيلية.

١١-٣: قلة تطوير البرامج الجامعية:

حيث يلاحظ البطء في تطوير معظم البرامج الجامعية بما يحقق متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع وسوق العمل، كما أن الطلاب يواجهون صعوبة في تطبيق ما تعلموه بطريقة فعالة، لاعتماد المناهج وأساليب تدريسها على الطرق النظرية.

١١-٤: بطء حركة البحث العلمي:

حيث أنه من المعروف أن وظيفة البحث العلمي إحدى وظائف التعليم الجامعي بالإضافة إلى التدريس وخدمة المجتمع، وبالرغم من ذلك فهناك قصور في هذه الوظيفة يرجع لمجموعة من الأسباب من أهمها انشغال الأستاذ الجامعي بتدريس أعداد كبيره من الطلاب، وعدم تخصيص ميزانية مخصصة للبحث العلمي، وتعقد إجراءات الحصول على منحة بحثية أو إجازات التفرغ العلمي. إن من العقبات الرئيسية في مجال البحث العلمي كما ذكرها الرماني (٢٠١٠) أنه لا يزال يعتمد اعتمادا شبه كلي على الدعم الحكومي الرسمي الذي لا يكاد يذكر أصلا، بينما يساهم القطاع الخاص بما لا يزيد عن ٥ % من إجمالي ما ينفق على البحث في مجمل العالم العربي، أما في الدول المتقدمة فإن القطاع الخاص هو الممول الرئيس للأبحاث (أكثر من ٥٠ %)، ويكفي أن نعلم أن شركة واحدة مثل شركة فايزر الدوائية الأمريكية تنفق على الأبحاث أكثر من ٨ مليارات دولار سنويا، وهو ما يزيد على ميزانية بعض الدول العربية مجتمعة، وأهمية هذه النقطة بالذات أن القطاع الخاص لديه مرونة أكثر في اتخاذ القرار، ويعكس احتياج الناس والسوق أفضل بكثير مما يعكسه القطاع الحكومي، والذي في الغالب يجعل من الاعتبارات السياسية والأمنية والشخصية العامل الأول في تحديد وجهة الباحثين العلمية.

١١-٥: بطالة العائدين من الابتعاث الخارجي:

على الرغم من التكلفة العالية التي تحملتها الدولة في مشروع الابتعاث الخارجي، إلا أنه واجه في غالبيته فشلًا في استثمار العائدين منه لتحقيق تنمية الوطن، حيث لم يتم تعيين أغلبية العائدين من الابتعاث بسبب عدم التخطيط الجيد في حصر الابتعاث في التخصصات النادرة، وافتقار بعضهم لوحدة التخصص. هذا وقد تداركت وزارة التعليم لما سبق ذكره فطرحت مبادرة بعثتي وظيفتي وهي المرحلة الثالثة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، حيث أن التخصصات في هذه المرحلة حددتها طبيعة احتياج جهات التوظيف.

١٢. تحديات التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

حيث ذكر الطلافحة (٢٠١٢) مجموعة من التحديات أهمها:

١. فجوة تقنية واسعة تتجسد في ضعف قنوات الإنتاج ما عدا الصناعات البتروكيماوية.

٢. تدني نسب الإنفاق على البحث العلمي.

٣. فجوة مخرجات المؤسسات التعليمية وعدم انسجامها مع متطلبات سوق العمل.

وهنا أعرض رسمًا تخطيطيًا يوضح أهم تحديات التعليم ومشكلاته الاقتصادية والتي عُرضت في النقاط السابقة:

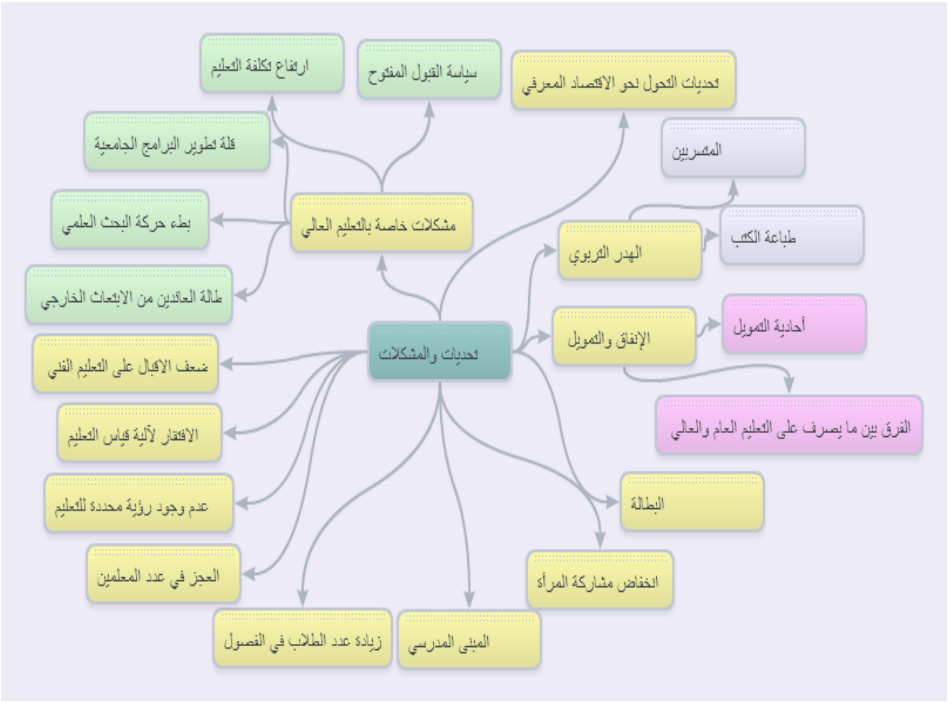

شكل (٢)

رسم تخطيطي من إعداد الباحثة يوضح أهم التحديات والمشكلات الاقتصادية التي يواجهها نظام التعليم في المملكة العربية السعودية

أبرز الحلول لمعالجة سلبيات النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية

بعد ما تطرقنا له من ذكر أبرز المشكلات التي يعاني منها نظامنا التعليمي، ومن خلال استقرائها يمكننا عرض أبرز الحلول التي يمثل تبنيها النهوض بالنظام وإصلاحه والقضاء على سلبياته، ومن أبرز الحلول المقترحة:

١. خصخصة التعليم: حيث يمكن لها أن تكون هي السبيل نحو الجودة والإبداع والابتكار، اضافة إلى خفض التكلفة المادية التي تتكبدها الجهات الحكومية في الانفاق على الخدمات التعليمية مع التأكيد على أن يبقى التعليم مجانياً ووضع رؤية واضحة لخصخصة التعليم.

٢. فصل الجامعات عن وزارة التعليم، وإيجاد مصادر دخل خاصة بها من الأوقاف واستثمار السكن الطلابي في الإجازات وغيرها من مصادر دخل مستقلة.

٣. الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات والإحصاءات في الكشف عن مكمن الخلل في تدني مخرجات التعليم.

٤. تشديد الرقابة على المدارس والجامعات لمنع الإجراءات والتصرفات التي تساهم في خفض الكفاءة الداخلية لها مثل تحديد المناهج الدراسية وتدني مستويات أساليب التقويم.

٥. الرجوع إلى الاختبارات المركزية يساهم في تحقيق جدية التعليم لدى غالبية الطلاب، ويحقق المساواة بين مخرجات التعليم الحكومي والأهلي.

٦. خفض معدلات الهدر التربوي بكافة صوره وأنواعه.

٧. استحداث نوع من المؤسسات شبه الحكومية التي تقدم التعليم برسوم مخفضة.

٨. تخطيط القوى العاملة لأجل بناء المهارات والقدرات اللازمة للنمو الاقتصادي والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل لجميع القادرين عليه.

٩. رفع مشاركة المرأة في النشاط التنموي عن طريق حل المشاكل التي تواجهها المرأة في العمل.

١٠. استثمار قصص نجاح الأنظمة التعليمية في الدول الأخرى والسعي لتطبيقها في المملكة.

١١. دمج التعليم المهني مع التعليم العام.

١٢. تنويع مصادر تمويل التعليم، ويشمل ذلك:

أ- تذكير أفراد المجتمع بفضل الوقف الإسلامي وحثهم على تطبيقه بشكل موسع في القطاع التعليمي.

ب- السماح للمدارس باستثمار مرافقها لخدمة المجتمع لقاء عوائد مالية تستفيد منها المدرسة في تعزيز ميزانياتها.

ت- تشجيع رجال الأعمال على تمويل التعليم من خلال إطلاق أسماؤهم على المنشآت التي يساهمون في تمويلها.

ث- دعم بعض البرامج من قبل المنظمات الدولية والإقليمية.

١٣. استهداف منافسة الدول المتقدمة، والبدء بالتدريج بالاستثمار في العقول والمعامل لإنتاج سلع صناعية وطبية وتكنولوجيا وخدمات متقدمة. إن حل البطالة لا يكون بإحلال العمالة الأجنبية بعمالة سعودية، بل بخلق الفرص الوظيفية المناسبة، وهذا لن يتم إلا بتطوير القطاع الصناعي للصناعات المتقدمة والقطاع الخدمي للخدمات المتقدمة.

١٤. بما أنه لا توجد لدينا صناعات ولا خدمات متقدمة حيث أننا في المملكة نستورد جميع ما نستخدم ونستهلك، فإن هذا يستدعي تفعيل مراكز البحوث والتطوير والدراسات في الجامعات للاستثمار في الصناعات.

١٥. إن أجيالنا القادمة منفتحة على العالم ولديها ابتكارات وأفكار، وتحتاج إلى بيئة حاضنة للفكر والتطوير تعمل على تحويل ابتكاراتهم إلى منتجات يعمل على تصنيعها كثير من الكوادر البشرية.

١٦. استثمار الكفاءات البشرية ومنع هجرتها وتوفير البيئات الداعمة لها.

١٧. تفعيل دور علم اقتصاديات التعليم عن طريق التحليل الاقتصادي للبرامج التعليمية للتأكد من الكفاءتين الداخلية والخارجية للعملية التعليمية، وافتتاح قسم لدراسة علم اقتصاديات التعليم في الجامعات السعودية.

التوصيات

يقول الكاتب الاقتصادي، والمستشار السابق في التخطيط الاستراتيجي بأرامكو السعودية، المهندس: برجس حمود البرجس (ليس هناك جدوى وعوائد على الاستثمار في التعليم، لأننا لا نتقن تطوير الصناعات والخدمات المتقدمة والتكنولوجيا، ووظائفها، فقد صرفت المملكة على التعليم ١.٦ تريليون ريال في ١٢ سنة الماضية، وبالنهاية (بطالة وأعمال متدنية)، لدينا مليون سعودي/ة رواتبهم أقل من ٣٥٠٠ ريال). على المملكة بناء هويتها المستقبلية على المدى البعيد معتمدة على مخرجات فكر الإنسان من ابتكارات وتصاميم، وهذا يحدث فقط عندما يكون الهدف تطوير الإنسان من خلال التعليم والتأهيل والتطوير المستمر، وأيضًا بناء وتفعيل مراكز البحوث والتطوير والدراسات ودور الفكر والخبرات. إن من الإنصاف تقدير ما تبذله الدولة والقائمون على الشأن التعليمي فيها من جهود ملحوظة في مجال اقتصاديات التعليم سعيًا نحو تحقيق العديد من المبادرات المميزة للرفع من شأن النظام التعليمي، ومتى ما تم القضاء على الفساد الإداري مع تفعيل التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى وتحقيق التنسيق والتكامل –بين الإدارات المختلفة في وزارة التعليم من جهة والوزارة ومختلف الوزارات من جهة أخرى– متى ما تم ذلك فهو كفيل بالرفع من جودة النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، وتحويله من استهلاك يثقل كاهل الدولة إلى استثمار منتج يرفع من شأنها في مختلف جوانب التنمية.

وهنا توصي الدراسة بنموذج مقترح يتم من خلاله تجاوز السلبيات في اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية والارتقاء بها وذلك من خلال ما يلي:

١. توقف الاستمرار في التمويل الأحادي للتعليم من قبل الدولة والحاجة العاجلة لإيجاد بدائل أخرى للتمويل كخصخصة مؤسسات التعليم، واستثمار الأوقاف فيها.

٢. تقدير الاحتياجات من القوى العاملة لجميع الوظائف والمهن والقطاعات المختلفة، مع الرفع من مشاركة المرأة في النشاط التنموي في البلاد، وترجمة الاحتياجات إلى حاجات تعليمية؛ وجعل الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم مقنناً من حيث تقليل التضخم العشوائي في أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي، وتوجيههم للتعليم المهني لتحقيق متطلبات التنمية.

٣. تفعيل مراكز البحوث والتطوير في الجامعات، وتشجيع الإبداع والابتكار وازدياد التنافس على تحقيق المراكز المتقدمة في براءات الاختراع، والبدء مما انتهى منه الآخرون، والاستفادة من تجارب الدول المتوازنة في اقتصاديات التعليم لديها.

٤. أن التكامل والتنسيق في العمل الإداري في الوزارة كفيل بتحقيق جزء كبير من الحلول، وبيان الأثر السلبي للهدر التربوي على مختلف المستويات والعمل على معالجته.

٥. أهمية تفعيل العمل بعلم اقتصاديات التعليم واستثماره لتفادي السلبيات القائمة في النظام التعليمي السعودي، وإعداد الكوادر القادرة على تفعيله وتدريبهم وتمكينهم في جميع مؤسسات الدولة.

المراجع

الأحمدي، عائشة سيف (٢٠١٥). مؤشرات الجدوى الاقتصادية من الدراسة في كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية، *المجلة السعودية للتعليم العالي*، السعودية، ع١٤، ١١٥-١٦١.

أخضر، فايزة محمد (٢٠٠٣). *اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة*، ورقة عمل في اللقاء السنوي الحادي عشر التربية ومستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية، الرياض.

الإدارة العامة للإشراف التربوي. (١٤٢٧هـ). *تقرير حالة التعليم السنوي التقرير الأول*. وزارة التربية. المملكة العربية السعودية.

الحربي، هند مسعد (١٤٣٥). *تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية*، ورقة عمل مقدمة في مقرر تمويل التعليم، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

الطلافحة، حسين، اطويح، محمد (٢٠١٢). *أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي*، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل حول الاقتصاد المعرفي، الدوحة، قطر.

عابدين، محمود عباس (٢٠٠٠). *علم اقتصاديات التعليم الحديث*، الدار المصرية اللبنانية، مصر.

العبد الكريم، راشد. (١٤٣٠). *معوقات استخدام طرق التدريس الحديثة في المرحلة المتوسطة*. قيد النشر.

المالكي، عبدالله محمد (٢٠٠٦). العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، مصر، مج١٣، ع٣٧، ٣٦ ص٩٥-١١٧.

المجادي، فتوح عبدالرسول (٢٠٠٠). اقتصاديات التعليم وتمويل التعليم في دول الخليج ودولة الكويت، *مجلة التربية*، الكويت، س١٠، ع٣٥، ص٤-١٧.

محروس، محمد الأصمعي (٢٠١٤). *بحوث اقتصاديات التعليم في البلاد النامية أين؟ وإلى أين؟*. المؤتمر العلمي العربي الثامن: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية – القيمة والأثر – جمعية الثقافة من أجل التنمية، مصر، ٢٠٩-١٦٣.

المشهداني، بان علي حسين (٤٠١٤). دور اقتصاديات التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ع٣٠، ٦٧-٨٨.

أرقام، الدول المتقدمة التي تخصص أكبر نسبة من إنفاقها العام على التعليم، تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٧/٧/٥هـ من

http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/375714

خالد، الطياش. (١٤٣٠): *مباني المدارس الحكومية*، معادلة الكم والكيف.

http://www.alriyadh.com/article418514.html

الرماني، زيد محمد(٢٠١٠): حول مشكلة البحث العلمي، الألوكة، تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٧/٧/٥هـ من

/http://www.alukah.net/web/rommany/0/19878

العبد الكريم، راشد (١٤٣٠): *واقع التعليم في المملكة العربية السعودية*، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل إصلاح التعليم في الدول العربية المملكة العربية السعودية نموذجًا، مجلة المعرفة. تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٧/٦/١هـ

http://cutt.us/0jZTj

العنزي، سعود عيد (٢٠١٠): *مشكلات نظام التعليم في المملكة*، موقعه الشخصي، تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٦/١هـ

http://dr-saud-a.com/vb/showthread.php?t=14496

شركة تطوير للخدمات التعليمية، تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٦/٣هـ

https://www.t4edu.com/

مجلة المعرفة (١٤٣٤): *تطوير التعليم العام في المملكة إنجازات وتطلعات وتحديات*، ملف العدد. تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٥/٢٩هـ

http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=404&SubModel=138&ID=1773

الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٦): معدل النمو. تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٦/١هـ

http://cutt.us/V4c6I

هيئة تقويم التعليم العام، نتائج الاختبارات الوطنية، تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٧/٦/٢٦هـ

http://www.peec.gov.sa/student

وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٧/٧/٥هـ من

http://cutt.us/zBcLn

وزارة التعليم، *الإدارات العامة التي تتبع وكالة التخطيط والتطوير*، تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٦/٤هـ

http://cutt.us/wEMps

وزارة التعليم، *الإدارة العامة للاستثمار واقتصاديات التعليم*، تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٧/٥هـ

http://cutt.us/CWSK

وزارة التعليم، *إنجازات وتطلعات*، تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٦/٤هـ

http://www.moe.gov.sa/ar/about/pages/achievements-and-aspirations.aspx

وزارة التعليم، *قائمة الجامعات التي تتبع التعليم العالي*، تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٦/٤هـ

http://kr.moe.gov.sa/ar/eservices/Pages/ksa_private_universites.aspx

وزارة التعليم العالي (١٤٣٢هـ)، مؤشرات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٧/٧/٥هـ من

https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1/VDMPI022.pdf

وزارة العمل، *الكتاب الإحصائي السنوي*، تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٦/٢١هـ

http://portal.mol.gov.sa/ar/Statistics/Pages/2014.aspx

وزارة المالية، *الميزانية العامة للدولة*، تم استخلاصه بتاريخ ١٤٣٧/٦/٤هـ